

من وزير المالية

125

2019/01/08

إلى

الموضوع : طلب الانتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.
المرجع : مكتوبك بتاريخ 27 نوفمبر 2018

لقد طلبت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه مدّ الوكالة العقارية الصناعية بشهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان مصاريف الأشغال والدراسات وشراء البضائع والخدمات بعنوان مشروع بناء مركز حياتي بالمنطقة الصناعية بالزريرة ممولة بهبة من الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ".

جوابا، يشرفني إعلامك أنّه تنفيذًا لأحكام الفصل 6 من اتفاقية التمويل المبرمة بين الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ" ووزارة الصناعة والتجارة لتنفيذ برنامج التعاون التونسي الألماني: مبادرة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشغيل الشباب "ISECO"، تم إبرام اتفاقية منفصلة بين الطرفين المذكورين تقضي بتكليف الوكالة العقارية الصناعية بتنفيذ مشروع بناء مركز حياتي بالمنطقة الصناعية بالزريرة وبناء وانجاز المركز تقنيا إلى جانب التصرف المالي ومتابعة اشغال البناء والتصرف في الموارد البشرية واللوجيستية.

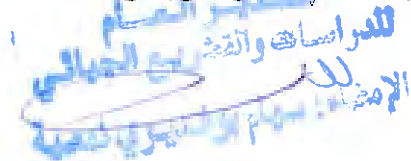
هذا ونصت النقطة 1.3 من الفصل الأول من إتفاقية التمويل المذكورة على أنّ الهبة الممنوحة من الجانب الألماني لا تمول الاداءات والمعالم المستوجبة محليا.

وبالتالي وطبقا لأحكام الفصل 13 مكرّر من مجلة الأداء على القيمة المضافة، تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الإقتناءات من الأملاك والبضائع والأشغال والخدمات المسلمة عن طريق هبة للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية في نطاق التعاون الدولي.

وعلى هذا الأساس وباعتبار أن الوكالة العقارية الصناعية مكلفة بالتنفيذ والتصريف المالي والتقني لمشروع " بناء مركز حياتي بالمنطقة الصناعية بالزربية"، فإنه يمكنها الانتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الإقتناءات الضرورية لانجاز هذا المشروع وذلك في حدود مبلغ الهبة الممنوحة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ"، وشريطة أن تكون الفواتير المتعلقة بالإقتناءات المذكورة متضمنة لعبارة "لفائدة مشروع بناء مركز حياتي بالمنطقة الصناعية بالزربية".

ويمنح توقيف العمل المشار إليه أعلاه بالنسبة إلى الشراءات المحلية الممولة عن طريق الهبة في نطاق التعاون الدولي على أساس شهادة مسلمة للغرض من قبل مكتب مراقبة الأداءات المختص.

وتقبلي، سيدتي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
الإمضاء: 
للمراسم والمكتب
بالمديرية العامة
للإقتصاد والمالية